

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

ISSN: 1112-9751

عنوان المقال:

محددات التضخم في الجزائر، دراسة قياسية للفترة: (1990-2014)

أ. مسعود ميهوب / جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج

أ. د يوسف بركان / جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج

محددات التضخم في الجزائر، دراسة قياسية للفترة: (1990-2014)

أ. مسعود ميهوب / أ. د يوسف بركان

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة ضبط أهم المتغيرات الاقتصادية المحددة للسيرورة التضخمية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، وذلك على اعتبار أن التضخم يعد من بين المؤشرات الأساسية المحددة للإستقرار الإقتصادي الكلي، وانطلاقا من الإطار النظري والدراسات السابقة والنماذج المعتمدة في الدراسة القياسية فقد شكلت متغيرات النظرية النقدية ونظرية التضخم الناجم عن دفع التكاليف أساس المتغيرات الداخلية، فيما كان سعر الصرف الفعلي الحقيقي وحجم الواردات أهم المؤثرات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: التضخم، محددات، دراسة قياسية.

Abstract :

This study aims to adjust the most important economic variables setting the inflationary process in Algeria during the period 1990-2014, considering that inflation is one of the basic indicators of the macro-economic stability. Based on the theoretical framework and previous studies and models whose the study relied upon, both monetary theory and inflation theory variables resulting from the theory of inflation based on the payment of costs represent the basis of internal variables, while the real effective exchange rate and the volume of imports are the most important external variables.

Keywords: Inflation, Determinants, Empirical Study.

تمهيد

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف من

بينها:

- محاولة إبراز ودراسة النظريات الاقتصادية التي يعتمد عليها الفكر الاقتصادي قصد الاستعانة بها.
- تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في السيورة التضخمية في الجزائر.
- تحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والمستوى العام للأسعار.
- محاولة الوصول إلى نموذج يتطابق والواقع الجزائري .

I- محددات للتضخم في ضوء الدراسات السابقة:

بتحديد أهم المتغيرات المفسرة لسلوك المستوى العام للأسعار من خلال الإطار النظري، وبمحاولة إسقاطها في الواقع الجزائري ومعرفة مدى تأثير كل منها على هذه الظاهرة، نستعين في هذا الصدد بالدراسات التي سبقت في هذا المجال لزيادة الضبط لهذه المتغيرات، ومحاولة التعرف على أشكال النماذج المستخدمة في الربط بينها وبين المتغير التابع.

- 1- دراسة بن زيان راضية: دراسة قياسية واقتصادية للعلاقة بين سعر الصرف، معدل الفائدة والتضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2009-2010.

حاولت هذه الدراسة وفي جزئية منها إلى إبراز المحددات الرئيسية للسيورة التضخمية في الجزائر خلال الفترة (1989-2007)، لتخلص إلى اعتماد النموذج الموالي:

عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات عديد المشاكل الاقتصادية التي حالت دون تقدمه في مجال التنمية، فالأزمة البترولية التي عصفت بأسعار النفط إلى مستويات متدنية بداية الثمانينات، وبالتحديد مع أخذ منحى الأسعار في التنازل بداية من شهر مارس 1983 وما رافقه من انخفاض حاد سنة 1986، انعكست في تسجيل مشكلة أولية مست التوازنات المالية الداخلية، وتجلت أهم مظاهرها في ارتفاعات كبيرة للمستويات العامة للأسعار إلى الحد الذي شكل إعاقة حقيقية لمسار التنمية في ظل سياسات اقتصادية غير متماسكة، مما دفع بالدولة الجزائرية إلى وضع إستراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى إعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولقد بدأت الجزائر منذ مطلع التسعينيات للقرن الماضي بتطبيق هذه الإصلاحات على نطاق واسع، مما يعتبر تراجعاً عن السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة لمدة ثلاثة عقود، حيث شكل التضخم أحد محاورها الأساسية لما له من آثار سلبية على المستويين الكلي والجزئي، ومع تلك التغيرات الحاصلة في الاقتصاد، وبعد مرور أكثر من عقدين على هذه الإصلاحات، فإن وجوب المراقبة الدائمة للظاهرة التضخمية يعتبر أولوية جوهرية لتحقيق الإستقرار المنشود، كما أن تحديد العوامل المحددة للسيورة التضخمية يعتبر قاعدة أساسية لرسم السياسات الاقتصادية الكلية، وعليه فإننا نطرح السؤال التالي كمنطلق للبحث:

- ما هي محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 ؟

- أهمية الدراسة:

$$DLIPC = 6.26 - 0.26 DLPBIR + 0.04 DLVELO + 0.63(r - r_f) + 0.13 DLTCN$$

$$(5.25) \quad (-5.13) \quad (4.03) \quad (2.15) \quad (4.63)$$

للقروض والمديونية الخارجية، بالإضافة إلى طبيعة التجارة الخارجية التي يتميز بها الإقتصاد الجزائري.

2- دراسة شقبقب عيسى: محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للإقتصاد الجزائري (1970-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2008-2009.

حاولت هذه الدراسة وفي جزئية منها نمذجة المستوى العام للأسعار، واستندت إلى فرضية الإقتصاد الصغير المفتوح حيث تأثر فيه الواردات على تلبية الطلب الداخلي، فبالإضافة إلى الإنتاج الوطني وعرض النقود (الكتلة النقدية) يمكن التسليم بأن أسعار الواردات بالعملة المحلية تمارس تأثيرها على أسعار السلع المنتجة محليا من خلال تأثيرها على الطلب الكلي، وعليه فقد توصلت الدراسة إلى كتابة النموذج التالي:

$$\ln lpc_t = 0.565 + 0.237 \ln PIMP_t + 0.657 \ln lpc_{t-1} - 0.714 \ln W_t$$

(6.74) (4.99) (10.22) (-0.714)

وكمحصلة لما تم تناوله من الإطار النظري والدراسات السابقة، فإنه يمكن اقتراح مجموعة من المتغيرات التي يمكن أن تحدد مسار التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، حيث تكون متغيرات النظرية النقدية (المعروض النقدي والناتج المحلي الإجمالي) ومتغيرات نظرية التضخم بالتكاليف (كتلة الأجور) أساس المتغيرات الداخلية، بينما يُشكل الحجم الحقيقي للواردات وسعر الصرف الفعلي الحقيقي أساس المتغيرات الخارجية، مع بقاء إمكانية المزج بينها قائمة على اعتبار أن ظاهرة التضخم هي نتاج العوامل الداخلية والخارجية.

حيث أن: $DLVELO$ ، $DLPIBR$ ، $DLIPC$ ،

$DLTCN$ تمثل على التوالي التغير النسبي في كل من: المستوى العام للأسعار، الدخل الحقيقي، سرعة دوران النقود، سعر الصرف الإسمي، وتعدل $(r - r_f)$ على الفرق بين معدل الفائدة المحلي والأجنبي.

بالاعتماد على هذا النموذج فإن أهم الملاحظات التي توصلت لها هذه الدراسة تتجلى في أن الإشارة السالبة لمعلمة الدخل الحقيقي تعود إلى انخفاض إنتاجية العناصر الإنتاجية في الجزائر، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع التكاليف لكثير من القطاعات مما أدى إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

وعلى مستوى $(r - r_f)$ و $DLTCN$ فالإشارة الموجبة للمعلمتين يرجع إلى أن حصة كبيرة من التضخم المحلي راجع إلى التضخم المستورد الذي ينتقل إلى الإقتصاد الوطني عبر قناتي أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وذلك نتيجة

وبناء على هذا النموذج، فقد فسرت الدراسة العلاقة الطردية لمؤشر الأسعار للفترة السابقة على أن الأعوان الإقتصاديين يقومون ببناء توقعاتهم التضخمية ببطء وتدرجيا تبعا لمعلومة جديدة بناء على تطورات الفترة السابقة، كما تبين وجود علاقة عكسية بين الأجور الحقيقية (W) والمستوى العام للأسعار.

كما أشارت الدراسة إلى أنه ونظرا لاعتماد النموذج اللوغاريتمي في التقدير، فقد تعذر استعمال فائض الميزانية، كما أن إقحام سعر الفائدة لم يحمل إضافات جديدة في تفسير مؤشر أسعار الاستهلاك.

II- الإطار النظري للتضخم:

G. OLIVE الذي يرى بأنه: " الإرتفاع في المستوى العام للأسعار وليس ارتفاع أسعار بعض السلع (ارتفاعاً يولد ارتفاعات أخرى)²¹ .

A.C. Pigou: " تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المتحقق بواسطة استخدام عناصر الإنتاج التي تحصل على تلك الدخول³ .

Emele James: حاول تعميق التعريفات السابقة حيث يرى " التضخم هو حركة صعودية للأسعار تنصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض⁴ .

I -2- أنواع التضخم:

أولاً: بحسب مقدرة الدولة على التحكم في جهاز الأسعار: يمكن تحديد نوعين رئيسيين:

أ- التضخم المكبوت (المقيد):

التضخم المقيد أو المكبوت هو عبارة عن حالة يظل فيه المستوى العام للأسعار منخفضاً بوسيلة أو بأخرى، لكن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي يمكن أن يسبب ارتفاع (انفجاري) في الأسعار في مرحلة لاحقة، ويسود هذا النوع من التضخم في البلدان التي تهيم الدولة فيها على الاقتصاد، ويحدث التضخم المكبوت في حال زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات وبخاصة عندما تصدر الدولة نقوداً وتضعها في التداول دون غطاء من الإنتاج أو من الذهب أو من العملات الأجنبية، والمنطقي في هذه الحالة أن ترتفع الأسعار، لكن الدولة المسيطرة على الاقتصاد تلجأ إلى عدة سياسات وإجراءات للحد من تفتش هذا النوع من التضخم من بينها التحديد الإجمالي لأسعار السلع والخدمات بأقل من السعر الذي يمكن أن يسود في حالة تفاعل العرض والطلب بشكل حر دون تدخل من الدولة (خصوصاً في الدول ذات الاقتصاد المخطط)، أو دعم السلع ذات الاستهلاك الواسع، أو أن تضع قيود وضوابط تحد من الإنفاق الكلي،

لقد ارتبطت الكثير من الدراسات والأبحاث في الفكر الإقتصادي النقدي والمالي بمسألة التضخم كأحد أهم الظواهر الإقتصادية التي ميزت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك لما لها من علاقات تشابكية مع مختلف الجوانب الإقتصادية والإجتماعية كحركات مستويات الأسعار وحركات استحداث التنمية ومعدلات النمو الإقتصادي.

إن البحث في مفهوم التضخم وأنواعه ومحاولة ضبط أهم محدداته يعتبر أولوية جوهرية لرسم السياسات واستخدام توليفة من الأساليب لإحتواء هذه الظاهرة والحد من تفاقمها، وتحقيق الإستقرار المنشود للدول مهما اختلفت درجة تطورها ومهما تباينت أنظمتها الإقتصادية.

I -1- تعريف التضخم:

إن رصد سيرورة التضخم شكل أهمية كبرى برزت معالمها في القرن الماضي - وبالتحديد ابتداءً من الحرب العالمية الأولى- عندما انقطعت الصلة القانونية بين العملة الورقية والغطاء الذهبي، مما دل على انتهاء القيد الأساسي الذي كان يحد من سلطة الهيئات النقدية على وضع ضوابط أو مقاييس حقيقية لما يتوفر في السوق من نقد مقابل ما يوجد من سلع وخدمات، مما ينتج آثاراً متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب وتثير العديد من القضايا النظرية والتطبيقية، وهو ما جعل من الصعوبة بمكان تحديد مفهوم دقيق وموحد لهذه الظاهرة تجلت في اختلاف آراء المفكرين الإقتصاديين كل حسب تياراتهم الفكرية وحسب المدارس التي ينتمون إليها، إلا أن المعنى الشائع بين معظم العلماء هو الإرتفاع غير الطبيعي للأسعار، حيث يرى بهذا الشأن:

Gander Ackeley: التضخم " هو حالة الإرتفاع المستمر والمحسوس في الأسعار، وليس الأسعار العالية، أو

بعبارة أخرى فإن التضخم يعبر عن حالة عدم التوازن، ويجب تحليلها وفقاً لمعايير حركية وليس بمعايير ساكنة¹ .

حدود تقارب أو تتجاوز 50%. مما يؤثر وبشكل مدمر على القدرة الشرائية لوحدة النقد، ويُعجل بالتخلي عنها كمقياس للقيمة ووسيلة للمدفوعات الأجلة، وهو ما يؤدي في الغالب إلى الإطاحة بالنظام النقدي.

I-3- محددات التضخم في ضوء النظرية الإقتصادية:

أ- رؤية المدرسة النقدية: انشغل الإقتصاديون الكلاسيك والنقديون بدور النقود ولماذا تنفق، فالطلب على النقود ما هو إلا طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، ولذلك فليس للنقود من وظيفة سوى أنها واسطة للتبادل - أي تقوم بدور الإنفاق على السلع والخدمات-. وعليه إن هناك علاقة قوية بين النقود والأسعار، فدراسة الكلاسيك للعلاقة بين النقود والتضخم -في سياق اهتمامهم لبناء نظرية في الأسعار- ترى بأن التغير في كمية النقود المعروضة يؤدي إلى تغير مماثل في المستوى العام للأسعار وبالتالي التضخم.

إن العلاقة بين النقود (كمتغير مستقل) والمستوى العام للأسعار (كمتغير تابع) هي علاقة مباشرة وتناسبية، ونقطة البداية في هذه النظرية هي المعادلة التعريفية:

$$Mv=Py.....(1)$$

وقد أدخل عليها الكلاسيك بعض التعديلات لتصبح معادلة سلوكية تفسر العلاقة السببية بين كمية المعروض النقدي والمستوى العام للأسعار، حيث افترضوا ثبات مستوى الناتج عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وعدم تغيره إلا في الأجل الطويل، وافترضوا ثبات سرعة التداول النقدي (V) في المدى القصير، كما افترضوا أن العلاقة السببية تنشأ من النقود نحو الأسعار وليس العكس، أي أن المستوى العام للأسعار (P) هو المتغير التابع.

وفي ظل الفروض السابقة فإن معادلة التبادل هي معادلة سلوكية عرفت بمعادلة التبادل لأفرنج فيشر:

$$M\bar{v} = P\bar{y} \dots \dots (2)$$

وأيضاً الرقابة على الصرف أو التأثير في جانب العرض بالإعتماد على الإستيراد لتغطية الزيادة في الطلب... الخ.

ب- التضخم الحر (الطليق):

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة ودائمة دون قيام الدولة بأي إجراءات للحد منها، ووفقاً لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب، بمعنى أن ارتفاع الأسعار يتم بصورة تلقائية وبكل حرية، بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب. وبالإضافة إلى عدم التدخل من قبل الدولة، فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار، وتساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية من أهمها الظروف الاقتصادية السائدة وبشكل خاص ضعف مرونة جهاز الإنتاج المحلي والعوامل النفسية للأفراد.

ثانياً: بحسب حدة الضغوط التضخمية: يمكن تحديد

الأنواع التالية:

أ- التضخم الزاحف: يتسم بارتفاع بطيء في الأسعار عند حدود 2%، فالزيادة في الأسعار تكون دائمة ومتتالية ولا تؤدي إلى عمليات عنيفة في المدى القصير، فهي لا تتطور بشكل رأسي، ولكن تأخذ الشكل التدريجي التصاعدي المستمر على المدى الطويل، وبذلك فإن هذا النوع من التضخم يحدث أثراً نفسياً بسيطاً مما يؤدي إلى قبوله والتعايش معه.

ب- التضخم الماشي: يحدث هذا التضخم عندما يكون هناك استمرار في ارتفاع الأسعار عند حدود 5 إلى 10% سنوياً، وتكمن خطورته في إمكانية تطور هذه المعدلات إلى مستويات أعلى.

ج- التضخم الراكض: يكون بين التضخم الماشي والتضخم المفرط، (أي بين 10 و50%)، وله خطورة بالغة على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

د- التضخم الجامح: يُشكل أخطر أنواع التضخم وأكثرها إضراراً بالإقتصاد الوطني، ترتفع فيه الأسعار إلى

أظهرت دراسة ألبان فيليبس حول الإقتصاد البريطاني للفترة (1861-1957) وجود علاقة عكسية بين البطالة ومعدل التغير في الأجور، ولتوضيح ذلك نستعين بصياغة العلاقة الرياضية التالية:

$$\hat{W}=f(u).....(1)$$

حيث أن: \hat{W} معدل الأجور النقدية المقدر (كمتغير تابع). و u معدل البطالة والذي يشكل الفرق بين العرض والطلب على العمل ($N^S - N^d$).

ومن الواضح من خلال المعادلة (1) إمكانية تحويلها من علاقة بين معدل الأجور النقدية ومعدل البطالة إلى معادلة بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وهي ما تمثل الإسهام الرئيسي للإقتصاديين ساملسون وروبرت سولو في أوائل الستينات من القرن الماضي.

إن تحويل المعادلة (1) كنظرية لتحديد الأجر النقدي إلى نظرية لتحديد التضخم في الأسعار، وبافتراض أن معدل التضخم وفقا للنموذج الكينزي يرتبط بعلاقة دالية مع فائض الطلب على الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل ($Z = y - \bar{y}$) حيث أن \bar{y} هي حجم الإنتاج عند النقطة Q_4 (كما رأينا في الشكل السابق)، أي أن:

$$\pi = f(Z) \dots \dots (2)$$

حيث أن π هي معدل التضخم.

وبملاحظة أن وجود فائض للطلب الكلي على السلع في سوق السلع (Z) يصاحبه ويقترن به وجود فائض على العمل في سوق العمل⁶ (μ_1) مما يجعل العلاقة طردية بين فائض الطلب على السلع وفائض الطلب على العمل، وبالتالي يمكن صياغة المعادلة التالية:

وبمقارنة المعادلتين (2) و(3)، نستنتج أن معدل التضخم ومعدل البطالة يرتبطان بعلاقة دالية عكسية وغير خطية على النحو التالي:

من خلال الشكل نجد أن زيادة الإنفاق الكلي وما يترتب عليه من انتقال منحنى الطلب الكلي من d_1 إلى d_2 في المنطقة AB على منحنى العرض، سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي الحقيقي من Q_1 إلى Q_2 دون أن يحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهو ما يعني ببساطة استجابة العرض للطلب الكلي الفعال.

وعندما يعمل الإقتصاد الوطني في المجال BC على منحنى العرض، فسوف يؤدي ارتفاع الطلب الكلي من d_2 إلى d_3 إلى زيادة كل من الإنتاج (من Q_2 إلى Q_3) والمستوى العام للأسعار (من P_1 إلى P_2). ولكن في هذه الحالة يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار طفيفا ما دام أن الآلة الإنتاجية قادرة على تغطية الجزء الأكبر من الطلب.

وفي المجال CD فإن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يكون بمعدل أعلى من سابقه وهو ناتج عن عدم قدرة العرض على مواكبة الزيادة في الطلب (زيادة الطلب أعلى من الزيادة في العرض) وذلك كنتيجة لتناقص الغلة مع زيادة الاستخدام لعناصر الإنتاج.

وعندما يعمل الإقتصاد الوطني في المرحلة DE على منحنى العرض (حالة التوظيف الكامل)، فإن أي زيادة في الطلب الكلي سوف تنعكس بأكملها على شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار (تضخم نقدي). وهي الحالة التي تتفق فيها النظرية الكينزية في تفسير التضخم مع النظرية النقدية.

ج- نظرية التضخم الناجم عن دفع التكاليف (علاقة الأجور بالتضخم):

تطرفت هذه النظرية إلى دور الأجور في إحداث التضخم، حيث أجريت في أوروبا والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية العديد من الدراسات حول ارتفاع معدلات الأجور وأثرها على تكاليف الإنتاج ومن ثمة مستويات الأسعار.

$$\mu = f(Z) \dots \dots (3) \quad \pi = \mu(\mu_1) \dots \dots (4)$$

يمكن التوصل إلى أن الإنفاق الخاص (E) والمتمثل في كل من الإستهلاك الخاص والإستثمار الخاص (C+I). وبإضافة الإنفاق العام (G) إلى الإنفاق الخاص (E) نحصل على (A) وهو الإستيعاب المحلي. ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلة التالية: (2) $Y = A + (X - M) \dots \dots \dots$

وبإعادة ترتيب المعادلة (2) نحصل على: $Y - A = \dots \dots \dots$ (3) $X - M \dots \dots \dots$

يمثل الجانب الأيسر من المعادلة (3) الميزان المحلي لمعرف (6) وضع الطلب الكلي مقابل العرض المحلي. فإذا كان الناتج المحلي (Y) أكبر من الإستيعاب المحلي (A) فإن ذلك يحدث فائض في الموازنة. أما إذا كان الناتج المحلي أقل من الإستيعاب المحلي فإن ذلك يحدث عجز في الموازنة. ومن النادر حدوث التوازن بتساوي كل من (Y) و (A).

بالرجوع إلى المعادلة (3) يمكن إعادة ترتيب متغيراتها بالصيغة الآتية: (6) $X + A = Y + M \dots \dots \dots$. وهنا يتضح أن الطلب الكلي يأخذ شقين هما طلب محلي (A) وطلب خارجي (X). أما الشق الثاني فيمثل العرض الكلي من السلع والخدمات عرض محلي (Y) وعرض مستورد (M). هذا العرض الكلي من السلع والخدمات يصنف إلى عرض موجه للسوق المحلية (Y+M-X). وعرض موجه إلى السوق الخارجية (X). وحتى لا تكون ضغوط تضخمية عالية يجب أن يكون هناك توازن بين العرض الكلي (Y+M-X) والطلب الكلي (A). وهو ما يبين دور الواردات كمتغير خارجي مهم في الحد من الضغوط التضخمية الناتجة عن عدم كفاية العرض المحلي لمواجهة الطلب.

2- التضخم المستورد:

التضخم المستورد هو تلك الظاهرة التي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار باستمرار من جراء فائض في الطلب الكلي أو ارتفاع التكاليف اللذان مصدرهما عوامل خارجية. وهو المفهوم الذي يمكن استنتاجه من تعريف

وتشكل المعادلة (4) معادلة فيليبس كنظرية لقياس التضخم في الأسعار، وحيث أن الأجور النقدية تشكل عنصرا رئيسيا في تكلفة إنتاج السلعة، فإن معدل نمو الأسعار يتحدد وفقا لمبدأ الرشد الإقتصادي وتعظيم الربح. وباشتقاق المعادلة (4) يمين التوصل إلى:

وبمقارنة المعادلة (1) مع (5) يمكن التوصل إلى:

حيث أن: f' تمثل معدل الإنتاجية الحدية للعمل وهو متغير معطى من خارج النموذج. ومن حيث افتراض ثباته ($f' = 0$)، فإن معدل نمو الأسعار ($\hat{P} = \pi$) يساوي معدل نمو الأجور النقدية.

د- التضخم وعلاقة الإقتصاد الوطني بالإقتصاد الدولي:

ينجم التضخم عن تفاعل مجموعتين من العوامل إحداهما محلية والأخرى خارجية، ويأتي هذا من وجود المشاهدات الفعلية لإنتشار التضخم على المستوى العالمي، وزيادة مساهمة التجارة في مجال النشاط الإقتصادي في معظم البلدان. كما أن معظم الإقتصاديات في الوقت الحاضر مفتوحة على العالم الخارجي، ولم يعد للإقتصاد المغلق مكان في عالم تسوده العولمة والتكتلات الإقتصادية. وبالتالي فإن تلك العلاقات المتعددة تجعل الإقتصاديات النامية على درجة عالية من الحساسية، وهو ما يستدعي التعرف على تلك العوامل الخارجية التي تلعب دورا في زيادة معدلات التضخم أو تخفيضها في البلد المعني، ومحاولة التعرف على طبيعة تلك التأثيرات في الظاهرة التضخمية من خلال التأكيد على علاقة الإقتصاد الوطني بالإقتصاد الدولي.

1- علاقة الإقتصاد الوطني بالإقتصاد الدولي:

من خلال متطابقة الدخل: $Y = C + I + \dots \dots \dots$ (1) $G + (X - M) \dots \dots \dots$

تناقص الطلب على السلع المستوردة، وهو ما يشترط وجود جهاز إنتاجي محلي مرن، وإلا فستنصرف تلك الزيادة في أسعار السلع المستوردة (في ظل افتراض ثبات حجم الطلب A) إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية (ضغوط تضخمية).

3- تأثير التغيرات في سعر الصرف الفعلي الحقيقي

(REER) على معدلات التضخم:

يؤثر سعر الصرف تأثيراً مباشراً في معدلات التضخم باعتباره أداة تربط الإقتصاد الوطني بالإقتصاد الدولي من خلال سوق السلع (وهي السلع المصدرة والمستوردة الداخلة في التجارة الدولية). وسوق الأصول (الأصول المالية وغير المالية) وسوق عوامل الإنتاج (سوق العمل)، ومفهوم سعر الصرف الفعلي الحقيقي بشكل عام يعبر عن "قيمة وحدة من العملة المحلية مقابل المتوسط المرجح لعدد من العملات الأجنبية (فعلي) مقسوماً على معامل انكماش أسعار أو مؤشر تكاليف (حقيقي).

$$REER = \frac{NEER}{P/P^*} =$$

$$NEER \cdot P^*/P \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن: REER - سعر الصرف الفعلي الحقيقي، NEER: سعر الصرف الإسمي الفعلي، P^* : المستوى العام للأسعار للشركاء التجاريين، P : المستوى العام للأسعار المحلية.

ويتم اعتماد هذا المؤشر عادة لأن سعر الصرف الإسمي لا يعكس حقيقة الواقع الإقتصادي، ومعظم الإقتصاديين يركزون على القدرة الشرائية للعملة (العملة الحقيقية)، لذا يستخدمون سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي يمثل "كمية السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلعة المحلية".

Grzegorz الذي يرى أن "التضخم المستورد عبارة عن تلك الظاهرة التي تعبر عن ارتفاع المستوى العام للأسعار الناجمة في التحليل النهائي عن فائض في الطلب الكلي عن العرض أو ارتفاع تكلفة المدخلات القادم من الشركاء الأجانب"⁷.

انطلاقاً من النماذج التقليدية لدوال الطلب على

الواردات الكلية، يمكن كتابة الشكل العام التالي:

$$Imp_t = f(P_t^*, Y_t, Z_t, \mu_t) \dots \dots (1)$$

حيث أن: Imp_t : الطلب على الواردات الكلية، P_t^* : الأسعار النسبية للواردات، Y_t : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، Z_t : المتغيرات التفسيرية الأخرى، كمعدل النمو السكاني وحجم التمويل وحصيلة الصادرات وموجودات الدول من النقد الأجنبي والزمن ومتغيرات صورية تأخذ في اعتبارها خصوصيات الطلب على الواردات، μ_t : المتغير العشوائي، والذي يعبر عن المتغيرات الأخرى غير المدرجة في النموذج وعن أخطاء القياس والتحديد.

ويمكن أن تأخذ دالة الطلب على الواردات الكلية الشكل

الخطي التالي:⁸

$$Imp_t = a + \beta_1 P_t^* + \beta_2 Y_t + \mu_t \dots \dots (2)$$

حيث يفترض أن يكون: $\beta_1 < 0$ (علاقة عكسية)، و $\beta_2 > 0$ (علاقة طردية). حيث نجد هناك مبررات نظرية للعلاقة العكسية بين الطلب على الواردات وأسعارها، أما بالنسبة لمرونة الطلب الداخلية فهناك غموض يكتنف إشارتها الجبرية حيث نتوقع غالباً أن تكون إشارة جبرية موجبة، ولكن من الممكن أن تأخذ إشارة جبرية سالبة إذا عمدت الدولة إلى انتهاج سياسة تنموية لإحلال الواردات حيث يترافق ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي مع انخفاض الطلب على الواردات.

انطلاقاً مما سبق وبالرجوع إلى المعادلة:

$$A = Y - X + M$$

إلى ارتفاع الطلب على السلع المحلية $(Y-X)$ في مقابل

أن ارتفاع معدل التضخم المحلي بدرجة أعلى من معدلات التضخم للشركاء التجاريين سينعكس على انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

III- النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر للفترة (1990-2014):

سنحاول من خلال هذا المبحث إجراء النمذجة القياسية لسيرورة المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990-2014). وذلك بالإستناد إلى النظريات المدرجة في المبحث الثاني من الفصل الثاني والدراسات السابقة التي تناولت هذه الظاهرة. ومن ثمة محاولة تحديد أفضل نموذج والذي يتلائم والنظرية الإقتصادية، ويكون متوافقا مع الإختبارات الإحصائية.

1- تقدير دالة التضخم باستخدام المتغيرات الداخلية:

إنطلاقا من الإطار النظري والدراسات التي سبقت في مجال التضخم، وبالأخذ بعين الإعتبار الجانب التحليلي لهذه الدراسة، فإنه يمكن تحديد كل من الناتج المحلي الخام والكتلة النقدية وكتلة الأجور كمتغيرات داخلية مفسرة لسلوك المستوى العام للأسعار في الجزائر. وعليه نقترح النموذج المبدي التالي:

$$Ipc_t = A Pibr_t^{\beta_1} M_t^{\beta_2} w_t^{\beta_3} \varepsilon_t \dots (1)$$

ومن أجل تقدير النموذج (1) نستخدم سلسلة زمنية سنوية للمتغيرات المدرجة، والتي تخص الإقتصاد الجزائري للفترة 1990-2014. حيث يمكن تحديد متغيرات الدراسة كما يلي: Ipc_t : تمثل تطور المستوى العام للأسعار قياسا بسنة 2001 (بحسب تقديرات السديوان الوطني للإحصائيات) والذي يستخدم كمعيار لإحتساب معدل التضخم. A : الحد الثابت والذي يعبر عن المستوى العام للأسعار في ظل ثبات بقية المتغيرات للنموذج. $Pibr_t$: تمثل الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة لسنة 1980 (بحسب تقديرات البنك الدولي). M_t : تمثل المعروض النقدي M_2

يرتبط سعر الصرف الفعلي الحقيقي (بالمعنى السابق) بعلاقة طردية مع سعر الصرف الإسمي الفعلي (NEER) وعلاقة عكسية مع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية وأيضا مع معدلات التضخم. ويتضح ذلك في كون أن انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي يعني تدهور قيمة العملة المحلية مقارنة بعملات الشركاء التجاريين، وهو ما يعني ارتفاع في أسعار السلع المستوردة مقارنة بأسعار السلع المحلية، ويترتب عن ذلك ارتفاع الأسعار محليا (للسلع الإستهلاكية والإنتاجية) حيث يقوم المصدر الأجنبي بنقل (Pass-Through) عبء التراجع في قيمة العملة المحلية للمستورد والمنتج، مما يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية.

وفي الإتجاه المعاكس فإن سعي الدول للحد من الضغوط التضخمية يستدعي الرفع من سعر الصرف الفعلي الحقيقي مما يُخفض من أسعار السلع المستوردة ويرفع من تكلفة الصادرات، وبالتالي تنخفض تنافسية المنتجات المحلية، وبين التضخم والقدرة التنافسية للمنتجات المحلية، تلجأ الدول إلى نظام التعويم المدار الذي يحدد الصرف ضمن نطاق سعري أعلى وأدنى. فباقتراب سعر الصرف الفعلي الحقيقي من الحد الأدنى تتدخل السلطات النقدية ببيع العملات الأجنبية (زيادة الكميات المعروضة منها) ومن ثمة دفع أسعارها للإنخفاض، أو من خلال رفع معدل الفائدة على العملة المحلية فيزيد الطلب عليها من قبل الأجانب (لأغراض الإيداع) ويزيد بالتالي عرض العملات الأجنبية، وكلا السياستين تؤديان إلى عودة معدل الصرف الفعلي الحقيقي إلى نطاق التعويم، (والعكس صحيح).

كما تجدر الإشارة أيضا إلى العلاقة القوية بين التضخم المستورد وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، وهو ما يظهر بوضوح من خلال الصيغة (1)، حيث ترى بهذا الصدد نظرية تكافؤ القدرة الشرائية أن معدل التضخم الخارجي المرتفع مقارنة بالمحلي يعني انخفاض القدرة الشرائية للعملة الأجنبية في مقابل العملة المحلية مما يترجم في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي، والعكس صحيح حيث

وبإجراء التحويلة اللوغاريتمية على النموذج رقم

(1)، نحصل على الشكل الخطي وذلك لتسهيل عملية النمذجة،

ويكون لدينا:

$$\ln Ipc_t = \ln A + \beta_1 \ln Pibr_t + \beta_2 \ln M_t + \beta_3 \ln w_t + \varepsilon_t \dots (2)$$

وبتقدير النموذج (02) وباستخدام برنامج 4 Eviews نتحصل على المخرجات التالية:

$$\ln Ipc_t = 13.36 - 3.07 \ln Pibr_t + 1.08 \ln M_t + 0.74 MA(1)$$

$$(5.42) \quad (-4.99) \quad (8.10) \quad (4.89)$$

- إشارة الحد الثابت الموجبة: $\ln A = 13.36$ ، ورغم

إشارة أغلبية الدراسات إلى عدم وجود تفسير إقتصادي لقيمة

هذه المعلمة، إلا أننا نعتقد بأن:

بالرجوع إلى النظرية النقدية نجد:

$$Mv = Py \dots (1)$$

وبإجراء تعديل على الصيغة (1) نجد: $P =$

$$Mv/Y \dots (2)$$

وبإجراء التحويلة اللوغاريتمية على الصيغة (2) نجد:

$$\ln P = \ln v + \ln M - \ln y \dots (3)$$

وبالمقارنة بين النموذج المقدر والصيغة (3) نلاحظ

$$\ln A = \ln v \text{ أن:}$$

إن الحد الثابت A يفسر بسرعة دوران النقود v .

حيث افترضت المدرسة الكلاسيكية ثبات سرعة التداول

النقدي (v) في المدى القصير، وعليه فإن قيمة هذه المعلمة

تعني بأنه في حالة ثبات المعروض النقدي والناج المحلي

الخام فإن المستوى العام للأسعار يرتفع بـ 13.36% كنتيجة

لسرعة دوران النقود وهو ما يتلائم والنظرية الإقتصادية.

- إشارة معامل الناتج المحلي الخام السالبة والتي

تتلائم والنظرية الإقتصادية من حيث أنه داعم للعرض في

مقابل الطلب، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ -3.07 بما يعني

أن أي زيادة في الناتج المحلي الخام بمقدار 1% مع بقاء

والقيم مأخوذة بمليار دج (تقديرات ONS). w_t : تمثل كتلة

الأجور والقيم مأخوذة بمليار دج (تقديرات ONS).

نلاحظ من خلال النموذج المقدر معنوية جميع

المعاملات (A, β_1, β_2) ماعدا معلمة كتلة الأجور والتي تم

حذفها من النموذج حيث سجلت احتمالية خطأ في التقدير

أكبر من 5%، كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد

$R^2 = 0.9754$ وباستخدام اختبار فيشر لتحديد مدى

معنوية هذه الإحصائية نلاحظ أن نلاحظ بأن القيمة الفعلية

$F_{réel} = 278.05$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولة عند مستوى

معنوية 5% نجد: $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.0000$ ، بمعنى

أن احتمال الخطأ في التقدير هو أقل من 5%، وهو ما يدل

على أن معادلة التمثيل جيدة وأن قيمة معامل التحديد التي

حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها

كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الإنحدار للعلاقة

المدروسة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة.

وعلى مستوى اختبار دريبين واتسون، نلاحظ بأن

$d_{réel} = 1.408$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولية $d_l = 1.21$ ، =

$d_u = 1.55$ عند مستوى معنوية 5%، نجد بأن $d_{réel}$ تنتمي

إلى المجال $[1.21, 1.55]$ أي في منطقة عدم التحديد مع

اقتربها أكثر نحو القيمة 1.55، وبالإستعانة باختبار

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

بقيمة 0.92 مما يؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

إقتصاديا تبدو الصيغة الدالية للنموذج كذلك

موفقة، ويدعم هذا التوجه:

2- تقدير النموذج العام للمستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990-2014):

حاول من خلال هذه الجزئية تقدير النموذج العام للسيرورة التضخمية في الجزائر وذلك بالدمج بين المتغيرات الداخلية والخارجية. حيث تشكل كل من $Impr_t$ حجم الواردات بالأسعار الثابتة لسنة 1980 (بحسب تقديرات البنك الدولي)، و Tcr_t : سعر الصرف الفعلي الحقيقي قياسا بسنة 2010 (تقديرات تقديرات البنك الدولي)، أساس المتغيرات الخارجية. وعليه نقترح النموذج المبدي التالي:

$$Ipc_t = A Pibr_t^{\beta_1} M_t^{\beta_2} w_t^{\beta_3} Impr_t^{\beta_4} Tcr_t^{\beta_5} \varepsilon_t \dots (1)$$

ومن أجل تقدير الصيغة (1) نستخدم التحويلة اللوغاريتمية لنحصل على الشكل الخطي التالي:

$$\ln Ipc_t = \ln A + \beta_1 \ln Pibr_t + \beta_2 \ln M_t + \beta_3 \ln w_t + \beta_4 \ln Impr_t + \beta_5 \ln Tcr_t + \varepsilon_t \dots (2)$$

وبتقدير النموذج (02) وباستخدام برنامج Eviews 4 نتحصل على الصيغة التالية:

$$\ln Ipc_t = 13.28 - 1.91 \ln Pibr_t + 0.42 \ln M_t + 0.63 \ln W_t - 0.51 \ln Impr_t - 0.80 \ln Tcr_t + 0.97 MA(1)$$

(3.89)	(-2.88)	(2.67)	(3.91)	(-2.43)	(-3.31)	(82.20)
--------	---------	--------	--------	---------	---------	---------

تمثيل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

وعلى مستوى اختبار دربين واتسون، نلاحظ أن $d_{\text{réel}} = 1.81$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولية نجد بأنها تنتمي إلى المجال $1.89 < d_{\text{réel}} < 0.95$ أي في منطقة عدم التحديد. مع اقترابها أكثر نحو القيمة 1.89 مما يجعلنا نلجأ إلى اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للتأكد من وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، حيث يتضح من قيمة LM والمقدرة بـ 0.13 عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، إذ تبين إحصائية $F_{\text{réel}} = 0.13$ وهي قيمة غير معنوية إحصائياً عند 5% (Prob F-stat = 0.87)

العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى تخفيض معدل التضخم بمقدار 3.07% .

- إشارة معامل المعروض النقدي الموجبة والتي تتلائم والنظرية الإقتصادية، حيث ترى المدرسة النقدية الحديثة أن ارتفاع العرض النقدي (M) يعني زيادة الرصيد النقدي الحقيقي (M/P) عن المستوى المرغوب فيه مما يسبب زيادة الإنفاق الكلي وبالتالي حدوث ضغوط تضخمية. وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ 1.08 بما يعني أن أي زيادة في المعروض النقدي بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بمقدار 1.08% .

- فيما يتعلق بمعامل التحديد R^2 فإنه يشير بأن 97.54% من التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار مفسرة من طرف الناتج المحلي الخام وحجم المعروض النقدي (متغيرات النظرية النقدية). ويوعز الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى، وتشكل قيمة هذا المعامل دلالة على قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

نلاحظ من خلال الصيغة السابقة معنوية جميع المعاملات حيث سجلت احتمالية خطأ في التقدير أقل من 5% ، كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.9899$ وباستخدام اختبار فيشر لتحديد مدى معنوية هذه الإحصائية نلاحظ أن نلاحظ بأن القيمة الفعلية $F_{\text{réel}} = 296.13$ وبمقارنتها بالقيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5% نجد: $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.0000$. بمعنى أن احتمال الخطأ في التقدير هو أقل من 5% ، وهو ما يدل على أن معادلة التمثيل جيدة وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية

يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية (علاقة عكسية). وتشير تلك المعلمة $\beta_5 = -0.80$ إلى أن أي تخفيض في سعر صرف الدينار بـ 1% سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بـ 0.8%.

- فيما يتعلق بمعامل التحديد R^2 فإنه يشير بأن 98.99% من التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار مفسرة من طرف الناتج المحلي الخام وحجم المعروض النقدي والكتلة الاجرية والناتج والحجم الحقيقي للواردات وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، ويوزع الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى. وتشكل قيمة هذا المعامل دلالة على قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

خاتمة:

وكخلاصة لما سبق فإن معدلات التضخم في الجزائر تتحدد بالأساس عن مقدار الموازنة بين الطلب الكلي والعرض الكلي. فالصعوبات المالية القوية التي عرفتھا الجزائر في مرحلة التسعينات بالتزامن مع المستويات المتدنية لأسعار البترول، كان لها أثر بالغ في عدم المقدرة على إحداث التوازن المطلوب، حيث عمدت الجزائر إلى معالجة الضغوطات الإجتماعية وتغطية العجزات المتواصلة في الموازنة العامة إلى زيادة الإصدار النقدي والرفع في كتلة الأجور إلى الحد الذي لم يستطع معه الناتج من مواكبة تلك الزيادة، كما أن أزمة المدفوعات التي ازدادت عمقا لم تسمح بزيادة الواردات إلى الحد الذي يمكن أن يكون له تأثير كبير في العرض، مما انعكس في تسجيل معدلات مرتفعة خصوصا في بداية التسعينات، ونشير كذلك في هذا الصدد إلى أن التخفيضات التي قامت بها الجزائر في سعر الصرف الفعلي الحقيقي خصوصا في سنتي 1991 و1994 أدت إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم مقارنة بالسنوات التي سبقتها، حيث كانت لهذه التخفيضات آثار كبيرة على القدرة الشرائية المحلية إلى الحد الذي وسع الفارق وبشكل مبالغ فيه بين الطلب والعرض المحلي.

مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه فالنموذج مقبول.

اقتصاديا تبدو الصيغة الدالية للنموذج كذلك موفقة، ويدعم هذا التوجه:

- إشارة الحد الثابت الموجبة: $\ln A=13.36$ ، تعني بأنه في حالة ثبات المتغيرات المفسرة فإن المستوى العام للأسعار يرتفع بـ 13.28% كنتيجة لسرعة دوران النقود وهو ما يتلائم والنظرية الإقتصادية (لاحظ بقاء نفس النسبة تقريبا مقارنة مع النموذج الداخلي).

- إشارة معلمتي الناتج المحلي الخام والحجم الحقيقي للواردات السالبة والتي تتلائم والنظرية الإقتصادية، من حيث أنها تشكل جانب العرض الكلي في النموذج. وقد قدرت قيمة تلك المعلمتين بـ -1.91 و -0.51 على التوالي. بما يعني أن أي زيادة في الناتج المحلي الخام بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى تخفيض معدل التضخم بمقدار 1.91%. أما بالنسبة للحجم الحقيقي للواردات فإن أي زيادة بـ 1% ستؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار بـ 0.51%.

- إشارة معلمتي المعروض النقدي وكتلة الأجور الموجبة والتي تتلائم والنظرية الإقتصادية، حيث تمثل جزء من الطلب الكلي الفعال، وقد قدرت قيمة تلك المعلمتين بـ 0.42 و 0.63 على التوالي، بما يعني أن أي زيادة في المعروض النقدي بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بمقدار 0.42%. كما أن زيادة الكتلة الاجرية بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بمقدار 0.63%.

- إشارة معلمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي السالبة والتي تتلائم والنظرية الإقتصادية، حيث أن الزيادة في التكاليف وفي أسعار المواد الإستهلاكية الناتجة عن تخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل عملات الشركاء التجاريين،

الواحد والعشرين كان أداة قوية للتحكم في معدلات التضخم.

كما نشير إلى أن تخفيض أسعار الصرف الفعلية الحقيقية (خصوصا للفترة 2000-2011) بغرض زيادة تنافسية المنتجات الجزائرية وتشجيع المبادرات المحلية أمام جمود الآلة الإنتاجية المحلية، لم يُعجل بنجاح سياسة إحلال الواردات، وهو ما خلق تبعية متزايدة للعالم الخارجي ستكون لها آثار عكسية قوية في حال انخفاض أسعار البترول، وهو ما يعني أن معدلات التضخم المسجلة في الأونة الأخيرة تتحكم فيها متغيرات خارجية أكثر منها محلية، مما يجعلها معدلات غير مستديمة، وهو ما يشكل حسب وجهة نظرنا تهديدا للإستقرار الإقتصادي الكلي.

إن أخذ منحني أسعار البترول في التصاعد بداية من سنة 2000 أعطى للجزائر هامش مناورة للحد من التباين بين الطلب والعرض الكليين، فبالرغم من أن استراتيجية النمو اللامتوازن المعتمدة لصالح رأس المال الإجماعي على حساب القطاعات المنتجة (خصوصا الفلاحي والصناعي) والتي لا يظهر تأثيرها إلا في المدى البعيد حيث لم تخلق على نحو واسع آلة إنتاجية قادرة على مواكبة الطلب، وبالرغم كذلك من اتباع النموذج الكينزي في دفع عجلة النمو عن طريق زيادة الطلب الكلي الفعال، إلا أن معدلات التضخم تقلصت بشكل كبير مقارنة بفترة التسعينات كنتيجة لتغطية الطلب الزائد عن طريق اتباع سياسة تعتمد على الواردات بالأساس، فالمركز المالي القوي الذي حددته مستويات أسعار النفط المرتفعة بداية القرن

الملاحق:

جدول رقم 01: تطور محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة: 1990-2014

Année	Ipc (مؤشر أسعار المستهلك) 100=2001	PIB مليار دج أسعار 1980	Impr (مليار دج) أسعار 1980	M2 (مليار دج)	W (مليار دج)	TCR (100=2010)
1990	21.16	213.5	39.29	343	180	218.4
1991	26.64	210.94	32.26	415.27	255.5	130.3
1992	35.08	214.73	33.74	515.9	341.3	133.7
1993	42.28	210.22	31.48	627.43	412.5	160.6
1994	54.54	208.33	33.4	723.51	469.9	138.6
1995	70.79	216.25	34.07	799.56	568.8	116.2
1996	84.03	225.11	29.54	915.06	667.2	118.5
1997	88.82	227.59	30.24	1081.52	722.1	127.9
1998	93.26	239.2	32.45	1592.5	794.6	134.2
1999	95.68	246.85	33	1789.4	847.6	124
2000	95.97	252.28	32.71	2022.5	884.6	117.9
2001	100	263.92	33.98	2473.5	970.6	121.8

2002	101.43	278.7	40.61	2901.5	1048.9	113.1
2003	105.75	298.77	41.58	3354.4	1137.9	101.8
2004	109.95	311.61	47.03	3738	1278.5	102.2
2005	111.47	329.99	51.5	4157.6	1363.9	97.8
2006	114.05	335.61	50.57	4933.7	1500.1	97.6
2007	118.24	347.02	54.42	5994.6	1721.9	96.4
2008	123.98	353.96	58.01	6955.9	2138.4	100.6
2009	131.1	359.62	67.67	7178.7	2360.5	99.5
2010	136.23	372.57	70.72	8280.7	2917.6	100
2011	142.39	383	67.46	9929.2	3817.8	99.4
2012	155.05	395.64	76.84	11015.1	4297.72	104.8
2013	160.11	406.72	84.53	11941.5	4399.18	103.3
2014	164.77	422.17	91.79	13663.9	4668.26	105.4

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من:

- إحصائيات البنك الدولي على الرابط: <http://data.albankaldawli.org/indicator>. تاريخ زيارة الموقع: 2016/04/17

- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS على الرابط: <http://www.ons.dz>. تاريخ زيارة الموقع: 2016/04/17.

جدول رقم 03: تقدير النموذج العام للمستوى العام

للأسعار في الجزائر خلال الفترة: 1990-2014

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.28592	3.414572	3.890947	0.0011
LNPIBR	-1.916180	0.664545	-2.883446	0.0099
LNLM	0.426116	0.159352	2.674061	0.0155
LNW	0.631413	0.161264	3.915404	0.0010
LNIMPR	-0.510074	0.210079	-2.428016	0.0259
LNTCR	-0.802604	0.242347	-3.311793	0.0039
MA(1)	0.970565	0.011806	82.20608	0.0000
R-squared	0.989971	Mean dependent var	4.483010	
Adjusted R-squared	0.986628	S.D. dependent var	0.549222	
S.E. of regression	0.063511	Akaike info criterion	-2.443727	
Sum squared resid	0.072605	Schwarz criterion	-2.102441	
Log likelihood	37.54658	F-statistic	296.1330	
Durbin-Watson stat	1.813111	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات

الجدول رقم: 01.

جدول رقم 02: تقدير النموذج المقدر للعلاقة بين

المستوى العام للأسعار والموارد الداخلية في الجزائر

خلال الفترة: 1990-2014

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.36229	2.464954	5.420911	0.0000
LNPIBR	-3.074912	0.615828	-4.993135	0.0001
LNLM	1.084267	0.133820	8.102417	0.0000
MA(1)	0.739321	0.151126	4.892097	0.0001
R-squared	0.975443	Mean dependent var	4.483010	
Adjusted R-squared	0.971935	S.D. dependent var	0.549222	
S.E. of regression	0.092008	Akaike info criterion	-1.788227	
Sum squared resid	0.177776	Schwarz criterion	-1.593207	
Log likelihood	26.35284	F-statistic	278.0563	
Durbin-Watson stat	1.407894	Prob(F-statistic)	0.000000	
Inverted MA Roots	-.74			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات

الجدول رقم: 01.

المراجع:

- ¹ - بالتصرف عن: سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص27.
- ² - Janine Bremoud, Alain Geledan, Dictionnaire Economique et Social, Hatier, Paris, 1981, p212.
- ³ - ضياء مجيد الموسوي، الإقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص215.
- ⁴ - مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الإقتصادي في الإسلام، دار غريب، القاهرة، 2002، ص37.
- ⁵ - حسين غازي عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص92.
- ⁶ ، وذلك من اتجاه العلاقة $\mu = -\mu_1$ - يمكن ملاحظة أن: $(N^S - N^d)$.
- ⁷ - Grzegorz.w.kolodko, international transmission of inflation – its economics and its politics – world development review, vol-15.n-08, G. Britain, 1987, p 1131
- ⁸ - ممدوح الخطيب الكسواني، تصحيح الخطأ والتكامل المشترك والطلب على الواردات الكلية في المملكة العربية السعودية، مقال منشور في مجلة الإدارة العامة، المجلد 38، العدد 2، السعودية، أوت 1998، ص3.